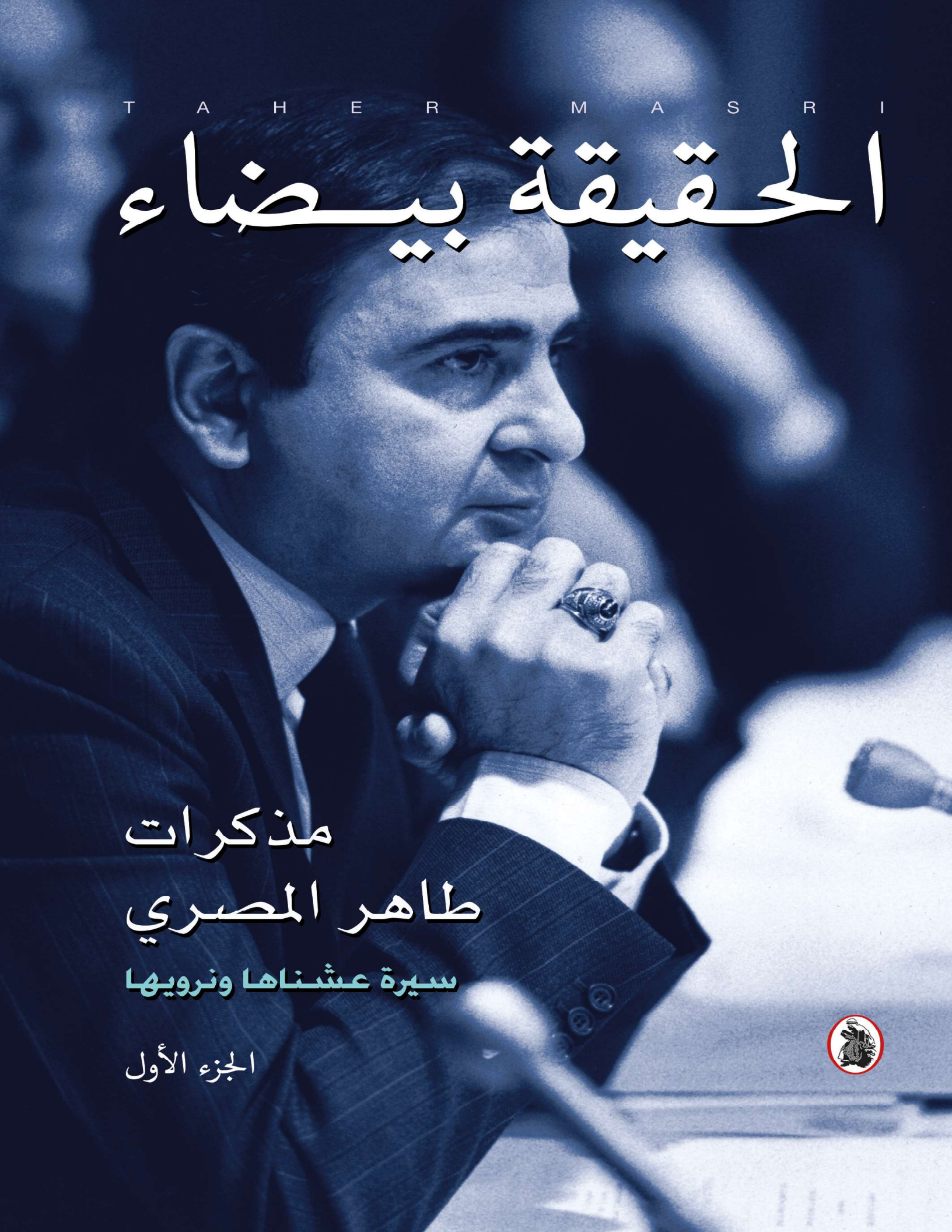

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ الثّاني عشرَ

من ميثاقِ «القصر الصّغير»

إلى دبلوماسيّةِ كسرِ الجليدِ...

لم ينعكسِ الزّخمُ الدّيمقراطيُّ للانتخاباتِ والبرلمانِ الّذي أفرزتْهُ على كيفيّةِ تشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ، وبحسبِ علميِ لم تحصلْ أيُّ اَستشاراتٍ وزاريّةٍ مع النّوّابِ، وإن كان قد أصبحَ في حكمِ المؤكّدِ أنّ مضر بدران هو المرشّحُ الأقوى لتولّي رئاستها، فقد أضيفتْ إلى قدراتهِ الإداريّةِ وسجلّهِ الحكوميِّ النّظيفِ، ميزةٌ أخرى في تلك الحقبةِ وهي قربهُ من جماعةِ الإخوان المسلمين، وكانت هذه الصّفةُ مطلوبةً لحفظِ التّوافقِ بين النّظامِ والتّيّاراتِ السّياسيّةِ كافّةً في المجلسِ وخارجَهُ.

بعدَ تأليفِ مضر بدران حكومتهُ، غضبَ عددٌ من النّوّابِ لعدمِ اَختيارِهم وزراءَ في الحكومةِ. وترجموا غضَبَهم في اَنتقادِهم للبيانِ الوزاريِّ عندما حانَ موعدُ مناقشتهِ ودارَ سجالٌ علنيٌّ بشأنهِ، تجاوزَ مجلسَ النّوّابِ إلى المنتدياتِ السّياسيّةِ، وتركّزَ الجدلُ حولَ تحديدِ المسؤولين عن الانهيارِ الاقتصاديِّ وتراكمِ الدَّينِ الخارجيِّ، وأشارَ زيد الرّفاعي وبعضُ مؤيّديهِ إلى أنّهم ورثوا هذا الخللَ من حكومةِ مضر بدران، ووقفَ ذوقان الهنداوي، الّذي كان يشغلُ منصبَ نائبِ الرّئيسِ في حكومةِ الرّفاعي المُقالَةِ، أكثرَ من مرّةٍ تحتَ القبّةِ ليكرّرَ هذه المقولةَ.

فقد كان للهنداوي أسبابُهُ الخاصّةُ، إذ اَختيرَ لرئاسةِ الدّيوانِ الملكيِّ، مباشرةً بعد «هبّة نيسان» وتأليفِ حكومةِ زيد بن شاكر، بالرّغمِ من أنّه كان من المحسوبين على الرّفاعي كما كان وزيرًا رئيسيًّا في حكومتهِ وفي تطبيقِ سياساتهِ، إلّا أنّه اَستقالَ من رئاسةِ الدّيوانِ، وضحّى بهذا المنصبِ الحسّاسِ ليخوضَ الانتخاباتِ النّيابيّةَ عن إربد، الّتي لم تخلُ من مغامرةٍ ومجازفةٍ.

وقيلَ يومَها إنّ الملكَ حسين أرادهُ رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ لحقبةٍ قصيرةٍ فقط، وكان يخطّطُ لإخراجُه فيما بعدُ، وقيلَ أيضًا إنّ أحدًا في الدّيوانِ الملكيِّ همسَ في أذنِ الهنداوي بأنّه إذا ما خاضَ الانتخاباتِ النّيابيّةَ وفازَ فيها فإنَّ الدّيوانَ سيدعمُ ترشيحهُ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ، لذلك قامَ الهنداوي بالتّضحيةِ بمنصبهِ، إلّا أنّ تأكيدَ تلك الرّوايةِ والجزمَ بها ليس ممكنًا بالاعتمادِ على ما قيلَ وعلى ما تمَّ تناقلهُ بهذا الشّأنِ.

عدا ذلك هدفتْ مواقفُ معظمِ النّوّابِ والكتلِ الّتي اَنتموا إليها إلى إثباتٍ رأيِها المستقلِّ البعيدِ عن التّأثيرِ الرّسميِّ واَستقلاليّتِها إلى جانبِ اَستعراضِ قوّتِها، وحافظتُ في مناقشةِ البيانِ الوزاريِّ على النّقدِ المتوازنِ لأنّي مطّلعٌ على أخطاءِ الماضي، وبالتّأكيدِ لا أريدُها أن تتكرّرَ.

المناقشةُ في معظمِها كانت نقدًا جارحًا للحقبةِ الماضيةِ، وحملتْ تحذيرًا للحكومةِ من مغبّةِ التّغطيةِ على الممارساتِ السّابقةِ أو السّيرِ مستقبلًا في ممارساتٍ مماثلةٍ، وتحديدًا من أعضاءِ كتلةِ جماعةِ «الإخوان المسلمين»، إضافةً إلى بعضِ المستقلّين مثل أحمد عويدي العبادي.

وللأمانةِ، فقد تقبّلَ مضر بدران هذا النّقدَ الجارحَ أحيانًا بكلِّ صبرٍ وطيبةِ خاطرٍ، وعكسَ تصرّفًا ديمقراطيًّا بامتيازٍ، ولم يكن يتوقّعُ أحدٌ منه قبولَ كلِّ ما قيلَ، وهو المعروفُ بطبعهِ العسكريِّ والعصبيِّ، كان طوالَ الوقتِ يستمعُ باهتمامٍ وبهدوءٍ.

واَستمرّتِ المناقشاتُ عدّةَ أيّامٍ، وجرتِ العديدُ من المحاولاتِ وراءَ الكواليسِ كي يمنحَ نوّابُ الإخوانِ المسلمين الثّقةَ للحكومةِ، وذلك من خلالِ علاقتِهم القويّةِ مع بدران الّذي تربطُهُ مع بعضِهم صلاتُ قرابةٍ.

وكان نوّابُ «الإخوان المسلمين» داعمين لخطِّ هذه الحكومةِ ولمضر بدران شخصيًّا، وقدّموا ثلاثةَ عشرَ طلبًا أو شرطًا للحكومةِ للقبولِ بها.

وافقَ بدران على ذلك مقابلَ اَمتناعِ نوّابِ الإخوان عن التّصويتِ بحجبِ الثّقةِ عن حكومتهِ، ليُظهروا بالتّالي واقعيّةً وتعاملًا سياسيًّا حصيفًا، وكانت تلك بدايةً طيّبةً للحكومةِ.

وأظنُّ ومن دونِ الجزمِ بذلك بأنّ «مفاوضات الكواليس» وما نتجَ عنها سمحتْ لعبد اللّطيف عَرَبيّات ترؤّسَ مجلسِ النّوّابِ من العام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وكان ذلك إمّا بمساعدةِ مضر بدران شخصيًّا، أو بغضِّ النّظرِ من قِبَلِهِ وعدمِ تدخّلهِ في هذا الأمرِ، كما إنّ مشاركتَهم في حكومةِ مضر بدران في بدايةِ العام ١٩٩١ كان أيضًا ثمرةً من ثمارِ اَعتدالِهم، ولكن سنأتي على هذا فيما بعدُ.

أمّا نحنُ بصفتنا كتلةً فكنّا مؤيّدين للحكومةِ ونُحْسَبُ من أنصارِها، وتصرَّفْنا كلٌّ بمفردهِ من هذا المنطلقِ، وأدلى أعضاءُ الكتلةِ بدلوِهم في المناقشاتِ على هذا الأساسِ، وقد أشارَ معظمُنا إلى أنّنا سنضعُ هذه الحكومةَ تحتَ المراقبةِ لفترةِ أشهرٍ معدودةٍ حتّى نرى كيف تُسيِّرُ شؤونَ البلدِ وتُقرِّرُ سياساتِها، وكنتُ أشاركُ الكتلَ الأخرى بعضَ مواقفِها في القضايا العامّةِ أو في القضايا التّشريعيّةِ، بالإضافةِ إلى اَنتمائي للكتلةِ الوطنيّةِ الوسطيّةِ، وكنتُ أتقيّدُ بقرارِ الكتلةِ فيما يخصُّ مراقبةَ الحكومةِ، بالرّغمِ من كونِ وزيرِ الأشغالِ العامّةِ فيها عوني المصري أحد أقاربي.

وزادَ من رصيدِ حكومةِ بدران عملُها على صياغةِ الميثاقِ الوطنيِّ الّذي شكّلَ علامةً فارقةً في نهجِ النّظامِ السّياسيِّ الأردنيِّ، وأعلَمَني زيد بن شاكر بفكرةِ إنشاءِ لجنةٍ للصّياغةِ الّتي تشكّلتْ بموجبِ إرادةٍ ملكيّةٍ ساميةٍ صدرتْ في التّاسعِ من شهر نيسان / أبريل ١٩٩٠، وأبلَغَني بأنّي سأكونُ أحدَ أعضائِها وكذلك د. عبد الله النّسور.

وبحسبِ ما تسرّبَ إلينا، كان أصلُ الفكرةِ يقضي بتأليفِ لجنةٍ من اَثنَي عشرَ عضوًا للقيامِ بهذه المهمّةِ الوطنيّةِ، وكان لمضر بدران، والوزيرِ إبراهيم عزّ الدّين، ووزيرِ البلاطِ عدنان أبو عودة، دورٌ في توسيعِ اللّجنةِ، وتسميةِ أعضائِها، وضمِّ كلِّ الأطيافِ السّياسيّةِ إليها لتصبحَ شاملةً، وبسببِ تكوينِها هذا وتوقيتِ إنشائِها اَعتُبِرَتْ خطوةَ مصالحةٍ بين النّظامِ والقوى الشّعبيّةِ، وأسهمَ تكوينُها في تدعيمِ السّلمِ الأهليِّ.

وأظهرَ النّظامُ جرأةً بالغةً في اَختيار أسماءٍ معيّنةٍ، مثل أحمد عبيدات، والمرحوم سليمان الحديدي، والمرحوم إبراهيم بكر، والمرحوم عيسى مدانات وغيرِهم، لأنّها أعطتْ صدقيّةً عميقةً وحقيقيّةً لنوايا النّظامِ تجاهَ الإصلاحِ السّياسيِّ، وأعطتْ كذلك صدقيّةً لحكومةِ بدران، كما أظهرتْ أنَّ الأردنيّين إذا ما جلسوا إلى طاولةٍ واحدةٍ، وفي أجواءٍ صادقةٍ، ومن خلالِ مواقفَ وطنيّةٍ، قادرون على الوصولِ إلى اَتّفاقٍ وطنيٍّ يخدمُ الوطنَ والمجتمعَ والملكَ.

كان اَختيارُ أحمد عبيدات رئيسًا لهذه اللّجنةِ موفّقًا ومقبولًا من الجميع، وأدّى إلى نتائجَ إيجابيّةٍ. وتقرَّرَ أن يتمَّ تفريغُ «القصر الصّغير»، وهو أحدُ المباني الملَكِيَّةِ حيثُ كانتِ الملكةُ مصباح زوجةُ الملكِ عبد الله الأوّلِ تقيمُ فيه، داخلَ حرمِ القصورِ الملكيّةِ، ليُخصَّصَ لاجتماعاتِ اللّجنةِ، وجرت تهيئتُهُ على هذا الأساسِ.

ضمّتِ اللّجنةُ ستّين عضوًا واَختاروني لأكونَ مُقَرِّرًا لها، وكانت تَعْقِدُ أكثرَ من اَجتماعٍ في الأسبوعِ الواحدِ لمناقشةِ الإطارِ العريضِ لمهمّتِها ولمضمونِ الميثاقِ، واَستغرقتْ هذه المناقشاتُ أسابيعَ طويلةً لتحديدِ المعالمِ والمحاورِ.

تمَّ الاتّفاقُ على ستّةِ محاورَ، وتشكّلتْ ستُّ لجانٍ فرعيّةٍ، تولّتْ كلٌّ منها وضعَ مبادئِ كلِّ محورٍ وصياغتَهُ في ضوءِ المناقشاتِ الّتي كانت تدورُ في الجلساتِ العامّةِ الكاملةِ.

واَستعانَ رئيسُ اللّجنةِ أحمد عبيدات بآراءِ عددٍ من الأعضاءِ ومشاركاتِهم، وتأثّر بأفكارِهم البنّاءةِ والتّقدّميّةِ، وكان على رأسهم إبراهيم بكر، وسليمان الحديدي، ولبيب قمحاوي الّذي كان مُقرّبًا جدًّا من أحمد عبيدات، فضلًا عنّي كوني مُقرِّرَ اللّجنةِ، واَستطاعَ أعضاءُ اللّجنةِ وتحديدًا تلك الأسماء الّتي ذكرتُها آنفًا أن يصبغوا الميثاقَ بصبغتِهم، لأنّهم من جيلٍ يختلفُ عن جيلِ السّياسيّين الحاليّين بحجم خبرتِهم وإيمانِهم بضرورةِ التّغييرِ والإصلاحِ.

أنهتِ اللّجانُ السّتُّ أعمالَها بدونِ أيِّ مصاعبَ أو خلافاتٍ جذريّةٍ، وكانت تقاريرُها مقبولةً إلى حدٍّ كبيرٍ لدى الهيئةِ العامّةِ للميثاقِ، ولا شكَّ في أنّ إدارةَ النّقاشِ والتّجانسَ الفكريَّ بين أعضاءِ مكتبِ اللّجنةِ، «أحمد عبيدات، وإبراهيم بكر، وسليمان الحديدي في الدّرجة الأولى»، هو الّذي قادَ الأجواءَ في اللّجنةِ، وليس صحيحًا أنّ الأبَ الرّوحيَّ للعديدِ من المشاركينِ كان أحدَ رجالاتِ القصرِ الملكيِّ؛ ذلك أنّ الأجواءَ كلَّها كانت مُهيّأةً للتّغييرِ الّذي تمَّ بإرادةِ الملكِ حسين ورغبتِهِ ودعمِهِ.

وإذا نظرْنا إلى أسماءِ مكتبِ اللّجنةِ ومشارَكةِ عيسى مدانات، وخليل السّالم، وعبد الوهاب المجالي، وثلاثةٍ أو أربعةٍ من قادةِ الإخوان المسلمين، لتبيّنَ لنا أنّ هذا الأمرَ ما كان ليكونَ لولا قناعةٌ عميقةٌ من الملكِ نفسهِ بأهمّيّةِ ما نقومُ به.

كذلك، فإنّ تأليفَ لجنةِ الميثاقِ بشكلِها الّذي صدرتْ به، وعدمَ تدخّلِ الملكِ بتاتًا في الحواراتِ والمناقشاتِ، إضافةً إلى قراراتٍ أخرى سابقةٍ ولاحقةٍ، كلّها مجتمعة مثلّتْ دليلًا واضحًا على توجّهاتِ الملكِ الإصلاحيّةِ.

وكما أذكرُ، لم يشعر الأردنيون بنفس هذا الشعور عندما ألفت اللجان الملكية، فإنّ الملكَ حسين لم يزرْ أو يلتقِ بأيِّ عضوٍ من أعضاءِ اللّجنةِ طيلةَ

فترةِ عملِها، بالرّغمِ من أنَّ مقرَّ اَجتماعاتِها كان في «القصر الصّغير»، ولم يؤثّرْ في مداولاتِها أيٌّ من المسؤولين الكبارِ.

ويهمّني القولُ في هذا المقامِ أنّ تكليفي بتشكيلِ حكومةٍ في حزيران / يونيو ١٩٩١ كان نتاجَ هذه الأفكارِ والخطواتِ الإصلاحيّةِ الّتي أرادَها الملكُ حسين، وهي حقيقةٌ يتجاوزُها النّاقدون لحكومتي في حين يسمّونها «حكومة المفاوضات».

وعندما بدأتْ صياغةُ التّوصياتِ ظهرَ خلافٌ بين أعضاءِ اللّجنةِ مع الإسلاميّين، الّذين كانوا يصرّون على أنّ الشّريعةَ هي مصدرُ التّشريعِ الوحيدِ، وبعد خلافٍ شديدٍ حولَ كلمةِ «الوحيد»، تمَّ التّنازلُ عن هذا الشّرطِ لتصبحَ «الشّريعة الإسلاميّة هي المصدر الرّئيسيّ للتّشريعِ فيها».

ومع الاقترابِ من مرحلةِ اَنتهاءِ صياغةِ الميثاقِ بدأتِ المناقشاتُ حولَ مصيرِهِ ومآلِهِ، وطُرحتِ الاحتمالاتُ كافّةً، منها إحالتهُ إلى مجلسِ النّوّابِ ليتبنّاه ويقرَّهُ، ومنها طرحهُ على الاستفتاءِ الشّعبيِّ العامِّ، ومنها إصدارهُ كوثيقةٍ وطنيّةٍ مُقدَّمةٍ من لجنةِ صياغةِ الميثاقِ وبرعايةِ الملكِ.

واَستبعدَ اَحتمالَ إحالتهِ إلى مجلسِ النّوّابِ الّذي كان بعضُ أعضائهِ، وعلى رأسِهم ليث شبيلات، يُعارضونه بشدّةٍ ويعتبرونهُ تجاوزًا لصلاحيّاتِ المجلسِ.

أمّا موضوعُ الاستفتاءِ، فقد خَلُصتِ المناقشاتُ إلى عدمِ وجودِ موادّ دستوريّةٍ تسمحُ به، عدا عن مخاوفَ من أن يُصبحَ فوقَ الدّستورِ إذا ما أُقِرَّ باَستفتاءٍ شعبيٍّ، لذا تمّ الاتّفاقُ أن يقدّمَ إلى الملكِ ويتمّ إعلانهُ وثيقةً من لجنةِ الصّياغةِ، وهذا ما حصلَ.

فقد رأى الملكُ الّذي كان يراقِبُ في ذلك الحينِ تطوّراتِ الأوضاعِ الإقليميّةِ والدّاخليّةِ، بخاصّةٍ ما يجري في مجلسِ النّوّابِ، أنّ الحلَّ الوسطَ

والأنسبَ للميثاقِ الوطنيِّ، هو أن يطلقَهُ في مؤتمرٍ وطنيٍّ عامٍّ بحضورِ رئيسِ اللّجنةِ وأعضائِها، وقد وفّرَ هذا الحلُّ خطوةً للنّظامِ في الاتّجاهِ الدّيمقراطيِّ والإصلاحيِّ.

وبقناعتي، فإنّ الملكَ كان جادًّا في نواياه عندما وافقَ على فكرةِ وضعِ ميثاقٍ وطنيٍّ عامٍّ، إذ أرادَ تحقيقَ هَدفَين في وقتٍ واحدٍ:

الأوّلُ هو إظهارُ نوايا الحكمِ تجاهَ الإصلاحِ السّياسيِّ، وتطويرِ مفاهيمِ الدّولةِ، والتّجاوبِ مع التّوجّهاتِ الشّعبيّةِ الكاسحةِ الّتي ظهرتْ من خلالِ «هبّةِ نيسان»، ومن خلالِ انتخاباتِ مجلسِ النّوّابِ، ومن خلالِ ما عكسَهُ المجلسُ بعدَ انتخابِهِ من مواقفَ وسياساتٍ قويّةٍ وجريئةٍ.

والهدفُ الثّاني كان يتضمّنُ تعزيزَ شرعيّةِ الحكمِ الهاشميِّ، بعدَ كلِّ تلك الأحداثِ من خلالِ وثيقةٍ موضوعةٍ من قِبَلِ جميعِ الأطيافِ السّياسيّةِ الّتي كان بعضُها متناحرًا مع النّظامِ، وبعضُها الآخرُ يتناحرُ فيما بينهُ، وقد نالتِ اللّجنةُ عند تأليفِها رضًا واسعًا في البلدِ.

إلّا أنّ هذا الميثاقَ المتقدّمَ والدّيمقراطيَّ وُضِعَ على الرّفِّ، مع أنّهُ يُظهرُ الوجهَ المشرقَ للأردنّ وللنّظامِ، ونُسِيَ بفعلِ التّطوّراتِ السّياسيّةِ الخطيرةِ الّتي شهدَتْها المنطقةُ، وعلى رأسِها الاحتلالُ العراقيُّ للكويت، وما نتجَ عن ذلك من انقسامٍ عربيٍّ عميقٍ وعزلٍ للأردنّ.

كذلك نظرَ النّظامُ الأردنيُّ إلى الميثاقِ بقلقٍ نتيجةَ التّطوّرِ الدّاخليِّ، بخاصّةٍ في مجلسِ النّوّابِ، لجهةِ فتحِ ملفّاتِ الفسادِ الّتي مسّتْ كبارَ رجالِ المرحلةِ السّابقةِ.

ويمكنني التّخمينُ بأنَّ واقعةً حدثَتْ داخلَ مجلسِ النّوّابِ ووصلتْ أخبارُها إلى الدّيوانِ الملكيِّ، حين قالَ ليث شبيلات، وبمباهاةٍ شديدةٍ أثناءَ مناقشةِ

ملفّاتِ الفسادِ، بأنَّ مجلسَ النّوّابِ سيتابعُ جذورَ هذه الملفّاتِ حتّى لو طالتْ أكبرَ الرّؤوسِ، وأظنُّ أنّ النّظامَ قد اَقتنعَ أنّ المجلسِ فَلَتَ من عِقالِهِ، وخرجَ عن السّيطرةِ، ولم يعدْ بالإمكانِ كبحُ جماحِهِ.

اِستمرَّ أعضاءُ اللّجنةِ في نهجِهم وإصرارِهم على إصدارِ وثيقةٍ مبدئيّةٍ شاملةٍ تؤكّدُ اَلتزامَ الأردنّ بحقوقِ الإنسانِ وبالنّهجِ العلميِّ القوميِّ الدّيمقراطيِّ، ولم يكنِ الملكُ حسين عائقًا أمامَ هذا التّوجّهِ حتّى بعدَ أحداثِ الكويت.

وفي ظلِّ هذه الأجواءِ سُمح لمؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ والرّسميّ كافّةً، والقوى السّياسيّةِ، والنّقاباتِ المهنيّةِ، وحتّى أعضاءِ مجلسِ النّوّابِ، بمناقشةِ هذه الوثيقةِ، قِلّةٌ من النّاسِ عارضَتْها، ليسَ من حيثُ مضمونُها، إنّما من حيثُ صلاحيّتُها لتحديدِ اَستراتيجيّاتِ العملِ السّياسيِّ والاجتماعيِّ والاقتصاديِّ.

وكانَ جوُّ التّوافقِ التّامِّ بين مشاعرِ الجماهيرِ وسياساتِ الملكِ والحكومةِ، عاملًا مهمًّا في اَلتفافِ الجميعِ حولَ حمايةِ الأمنِ الوطنيِّ الأردنيِّ، واَزدادوا اَقتناعًا بأنّ المسارَ الدّيمقراطيَّ هو المسارُ الصّحيحُ.

وتحمّلَ كلُّ فردٍ مسؤوليّاتِهِ، سواء كانَ رسميًّا أم عضوًا في لجنةِ الميثاقِ، أم نائبًا، أم عضوًا في مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ، وهذا بدورِهِ أعطى الملكَ فرصةً ليقرّرَ الأسلوبَ الأمثلَ للتّصديقِ على الميثاقِ الوطنيِّ.

اِنتهى اَحتلالُ العراقِ للكويت بصورةٍ مأساويّةٍ، تركتْ آثارَها على صدّام حسين، وعطّلَتِ التّضامنَ والعملَ العربيَّ المشتركَ، وأعلنَ جورج بوش، الأب (George H. W. Bush) اَنتصارَ التّحالفِ الدّوليِّ ضدَّ صدّام حسين، ثمّ إخراجهُ بقوّةِ السّلاحِ من الكويت، كما أعلنَ أنّ الوقتَ قد حانَ للتّعاملِ مع قضايا الشّرق الأوسطِ، والقضيّةِ الفلسطينيّةِ تحديدًا، فألقى خطابَهُ الشّهيرَ في منتصفِ شهرِ آذار / مارس ١٩٩١، داعيًا إلى عقدِ مؤتمرٍ للتّعاملِ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وحاولَ الملكُ حسين، بعدَ خطابِ بوش كسرَ العزلةِ العربيّةِ والدّوليّةِ الّتي وجدَ نفسَهُ فيها، فلم ينجحْ في محيطهِ العربيِّ، لكنّهُ تمّكنَ من إذابةِ الجليدِ تدريجيًّا مع الدّولِ الغربيّةِ، ومنها بريطانيا، وبالتّحديدِ مع رئيسةِ الوزراءِ الحديديّةِ مارغريت تاتشر الّتي كانت غاضبةً من سياستهِ تجاهَ العراق، على الرّغمِ من الصّداقةِ الّتي تجمعُها بهِ والإعجابِ الّتي تكنّهُ له.

ونجحَ الملكُ بصعوبةٍ مع جورج بوش، فقد زارَ الولاياتِ المتّحدةَ على رأسِ وفدٍ كبيرٍ، وشعرَ بمدى غضبِ بوش منه، الّذي كان باردًا للغايةِ خلال اللّقاءِ.

أردتُ ذكرَ هذه المحطّاتِ، لأشيرَ إلى أنّ الملكَ حسين تسلّحَ بالميثاقِ الوطنيِّ ليحظى بموقفٍ جماهيريٍّ شاملٍ يؤيّدُ سياساتِهِ ويدعمُهُ، وتحديدًا بسببِ الأزمةِ العراقيّةِ الكويتيّةِ، ويثيرُ إعجابَ الرّأيِ العامِّ العربيِّ بالمسارِ الدّيمقراطيِّ الّذي يعكسهُ الميثاقُ. فقد أصبحتْ قوى سياسيّةٌ عربيّةٌ تنظرُ إلى مملكةِ الأردنّ الصّغيرةِ بمساحتِها والمحدودةِ الإمكانيّاتِ، قدوةً في الإصلاحِ السّياسيِّ، وفي مجالِ التّحالفِ الرّسميِّ مع الشّعبيِّ.

وقرّرَ الملكُ حسين تبنّي الميثاقِ الوطنيِّ عبرَ مؤتمرٍ وطنيٍّ عامٍّ في التّاسعِ من حزيران/ يونيو ١٩٩٠، بلغَ عددُ أعضائِه الألفَين، يمثّلون الفعاليّاتِ المنتَخَبَةَ السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ، وأعضاءَ مجلِسَي النّوّابِ والأعيانِ، وممثّلين عن النّقاباتِ المهنيّةِ، والمجالسِ القرويّةِ، والبلديّةِ في المملكةِ، ورجالِ السّياسةِ والفكرِ والصّحافةِ والإعلامِ، وممثّلين عن القرى والباديةِ والمخيّماتِ.

وجلسَ أعضاءُ اللّجنةِ على المنصّةِ خلفَ جلالةِ الملكِ الّذي تولّى الكلامَ، وشاركَهُ أحمد عبيدات فقط كونه رئيسَ اللّجنةِ، وصُدِّقَ على الميثاقِ بالتّوافقِ الوطنيِّ من خلالِ التّصفيقِ، واعترضَتْ بعضُ الفئاتِ السّياسيّةِ وأعضاء في

مجلسِ النّوّابِ، ومنهم ليث شبيلات على طريقةِ التّصديقِ، لكنّهم كانوا قلّةً ولم يؤثّرْ موقفُهم على قبولِ المبدأِ العامِّ.

وفي يومِ التّصديقِ على الميثاقِ، فاتَحَني الملكُ حسين لأوّلِ مرّةٍ بتأليفِ حكومةٍ جديدةٍ.

شكّلَتْ تجربتي في لجنةِ الميثاقِ الوطنيِّ مرحلةً مفصليّةً في مسيرتي السّياسيّةِ، وكوني مُقررًّا لها، فقد سمحَ لي ذلك بالتّنقّلِ بين اللّجانِ السّتِّ الّتي تمَّ تأليفُها، فاَطّلعْتُ على التّنوّعِ في الآراءِ السّياسيّةِ في مداولاتِ الأعضاءِ واَختلافِهم وثقافتِهم، ثمّ توصلّهم إلى حلٍّ وسطٍ يُرضي الجميعَ من دونِ إضعافِ المحتوى والجوهرِ، ومشاركتي في النّواةِ المُصغّرةِ الّتي صاغتِ الميثاقَ، أضافتْ إليَّ هي الأخرى بُعدًا فكريًّا وسياسيًّا جديدًا.

واَستطعتُ الجمعَ بين الخبرةِ السّياسيّةِ والبرلمانيّةِ والفكريّةِ، ما مَنَحَني مهاراتٍ أضيفُها إلى تجربتي في شؤونِ العلاقاتِ الدّوليّةِ نتيجةَ عملي سفيرًا في ثلاثِ عواصمَ أوروبيّةٍ مهمّةٍ، ووزيرًا للخارجيّةِ لمدّةِ خمسِ سنواتٍ، مع الإشارةِ إلى أنّ خوضَ الانتخاباتِ كان قرارًا مفصليًّا بالنّسبةِ إليَّ.

بعدَ اَنتهاءِ اللّجنةِ من وضعِ الصّياغةِ النّهائيّةِ للميثاقِ وتسليمِهِ إلى الملكِ الحسين، بدأَتْ ملامحُ التّغييراتِ الوزاريّةِ تلوحُ في الأفقِ، وبدَأْنا نسمعُ أنّ مضر بدران يريدُ إجراءَ تعديلٍ وزاريٍّ ثانٍ على حكومتهِ، يُدخِلُ بموجبهِ جماعةَ «الإخوان المسلمين» في حكومتهِ.

وبدا لي هذا التّطوّرُ منطقيًّا، بخاصّةٍ في ظلِّ الظّروفِ النّاتجةِ عن ضربِ العراقِ، وعن إنجازِ الميثاقِ الوطنيِّ والمساهمةِ البنّاءةِ والتّجاوبِ الّذي أظهرَهُ ممثّلو الإخوان في لجنةِ الميثاقِ.

في أواخرِ كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٩٠، وأثناءَ ٱنعقادِ إحدى جلساتِ مجلسِ النّوّابِ، فاتَحَني رئيسُ الحكومةِ بالدّخولِ في الوزارةِ معه، لأنّه سيُجري تعديلًا، فٱعتذرتُ لمعرفتي بمشاركةِ «الإخوان المسلمين» في الحكومةِ، لأنّ التّوازنَ السّياسيَّ داخل الحكومةِ لم يكن متوفّرًا، وكان شرطي للمشاركةِ هو إدخالُ التّيّارِ القوميِّ التّقدّميِّ.

ولم أكن أمانعُ شرطَ إدخالِهِ التّيّارَ القوميَّ التّقدّميَّ، لأنّ بقاءَ هذا التّيّارِ خارجَ الحكومةِ سيجعلُها رهينةً لوجودِ «الجماعة»، وقد يحاولون تنفيذَ مشاريعِهم كما يريدون من دونِ ٱعتراضٍ، وسيتمكّنون من إضعافِ الحكومة بشكلٍ كبيرٍ لتصبحَ عاجزةً، أو يعملون على إسقاطِها.

أجابَني بدران بأنّهُ حاولَ مع «هؤلاء»، لكنّهم ٱعتذروا؛ وطلبَ منّي تسميةَ بعضِهم، فذكرتُ أسماء شاركتْ في لجنةِ صياغةِ الميثاقِ، ونوّابًا مثل عيسى مدانات وصالح أرشيدات، وقلتُ له: «لم تكن جادًّا في عرضكَ لصالح لأنّكَ صادفتَهُ في أحدِ أروقةِ المجلسِ وعرضْتَ عليه المشاركةَ، ولا يمكنُ أن يكونَ العرضُ جدّيًّا عندما يقدّمُ بهذا الشّكلِ إلى تيّارٍ مهمٍّ مُشارِكٍ في لجنةِ الميثاقِ الوطنيِّ والبرلمان».

بعد مرورِ يومٍ أو يومَين من حديثي مع مضر بدران، ٱلتقيتُ في مجلسِ النّوّابِ بالوزيرِ إبراهيم عزّ الدّين المُقرَّبِ من زيد بن شاكر، وسألَني مباشرةً: «ماذا حدثَ؟»، فأخبرتُهُ بأنّني ٱعتذرتُ، أجابَني: «كان عليكَ القبولُ، لأنّ هذه الحكومةَ لن تعمّرَ أكثرَ من ستّةِ أشهرٍ».

لم أنتبهْ إلى ما قالَهُ عزّ الدّين، إلّا بعدَ مرورِ ستّةِ أشهرٍ، عندما أصبحتُ مرشّحًا لرئاسةِ الوزراءِ، ولا أعلمُ إن كانتْ ملاحظتُهُ تستندُ إلى معلوماتٍ مبكّرةٍ كانت متوفّرةً لديه، أم أنّها مجرّدُ صدفةٍ وتخمينٍ شخصيٍّ منه، ٱنطلاقًا من أنّ

حكومةً يشاركُ فيها «الإخوان المسلمون» لن تصمدَ كثيرًا، لكن ظهرَ لي فيما بعدُ أنّها كانت عبارة في محلِّها.

وكنتُ قد اَلتقيتُ الملكَ حسين في مدينةِ الحسين الطّبّيّةِ، بعدَ يومٍ أو يومَين من لقائي عزّ الدّين، في حفلِ غداءٍ، وسلّمْتُ عليه، فلم يبادِرْني بشيءٍ عن الموضوعِ.

وفي ليلةِ رأسِ السّنةِ ١٩٩٠، ذهبتُ وزوجتي إلى منزلِ صديقِنا خليل التّلهوني في الشّونة الجنوبيّة، لقضاءِ ليلةِ رأسِ السّنةِ مع عائلتهِ من دون اَحتفالاتٍ، لأنّ الوضعَ لم يكن يسمحُ بأيّ شيءٍ من هذا القبيلِ.

وفي صباحِ اليومِ التّالي، وحوالي السّاعة التّاسعة صباحًا، رنَّ الهاتفُ في منزلِ التّلهوني. وكان على الخطِّ الآخرِ مضر بدران، يطلبُ إليَّ لقاءَهُ على عجلٍ في منزلهِ، الّذي يبعدُ أمتارًا فقط عن منزلي، فاتّفقنا على موعدٍ سريعٍ في اليومِ عينِهِ.

غادرتُ الشّونة وعدْتُ إلى عمّان على عجلٍ، وفاتَحَني بدران بالتّعديلِ مرّةً أخرى، وقال لي بأنّهُ أبلغَ الملكَ بموقفي الرّافضِ، ليجيبَهُ الملكُ: «اُطلبْ باَسمي من طاهر المصري أن يقبلَ المنصبَ لأنّني أريدهُ في هذا الوقت تحديدًا وزيرًا للخارجيّةِ».

أجبتهُ: «أنتم رؤساء الحكوماتِ تنسبون كلامًا إلى لسان الملكِ لم يقلْهُ، وترمون المسؤوليّةَ دائمًا عليه»، فاَحتدَّ بدران غاضبًا، وقالَ: «أنا لستُ فلانًا، وعندما أقولُ لك إنّ هذه رغبةُ الملكِ شخصيًّا، فهي كذلك، وقد حدّثتُهُ عن رأيكَ عندما كنّا في غداءِ المدينةِ الطّبّيّةِ». حينَها قلتَ: «ما دامتْ هذه رغبةُ جلالتهِ، فأنا أقبلُ بها، لكنّني أريدُ أن أكونَ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ، كما في حكومةِ زيد بن شاكر».

اِعتذر بدران عن ذلك قائلًا: «لن أعيّنَ أيَّ نائبٍ للرّئيسِ»، طلبتُ إمهالي حتّى المساءِ، لكنّهُ أعلَمَني أنّ التّعديلَ سوف يتمُّ بعدَ ساعاتٍ، ولم يبلّغْ بعدُ مروان القاسم الّذي سوف أحلُّ مكانَهُ، وحضرَ عبد الله النّسور بعدي، وكان له شرطٌ أساسيٌّ بأن يصبحَ هو الآخرُ نائبًا للرّئيسِ، رفضَ مضر بدران طلبَهُ، ولم يدخلِ النّسور في حكومتهِ.

اِستدعى مضر بدران مروان القاسم الّذي كان وزيرًا للخارجيّةِ لإبلاغهِ بخروجهِ من الحكومةِ، وذلك قبلَ ساعتَين فقط من موعدِ التّعديلِ.

غضبَ القاسم كثيرًا، فقد كان يعدُّ نفسَهُ وزيرًا أساسيًّا، ويعتمدُ على صداقتهِ للشّريفِ زيد بن شاكر ودعمهِ له ليحصلَ على معاملةٍ أفضل، وقاطعَ بدران الّذي زارَهُ لاحقًا في منزلهِ لاسترضائهِ وإزالةِ غضبهِ وحنقهِ ولم ينجحْ، ونالَتْني حصّةٌ من الجفاءِ، إذ سادَ الفتورُ علاقتي بالقاسم، لذنبٍ لم أقترِفْهُ ولا دخلَ لي به.

كان على الحكومةِ اَستيعابُ مشاعرِ النّاسِ الملتهبةِ والمتعلّقةِ بالوضعِ العراقيِّ بعد اَحتلالِ الكويت، وذلك بناءً على توجيهاتِ الملكِ، كما كان عليها تجاوزُ التّحدّياتِ المعيشيّةِ والتّمويليّةِ المتفاقمةِ الّتي فرضَتْ أولويّاتِها لجهةِ تأمينِ مصادرَ موثوقةٍ للنّفطِ الّذي كنّا نستوردُهُ من العراقِ إلى جانبِ الكثيرِ من الموادِّ الغذائيّةِ لحفظِ الأمنِ والاستقرارِ.

شكّلَتْ هذه الأولويّاتُ محورَ عملِنا الحكوميِّ، وكانتِ الاختلافاتُ في الأمورِ الإجرائيّةِ محدودةً وتتعلّقُ باتّخاذِ القراراتِ لتنفيذِ الإجراءِ الأسرعِ للحلولِ الممكنةِ، ولم تواجهِ الوزارةُ صعوباتٍ تتعلّقُ بالمواقفِ السّياسيّةِ، وتمَّ دعمُها ليسَ من قِبَلِ «الإخوان المسلمين» لمشاركتِهم فيها وحسب، وإنّما من قِبَلِ كلِّ طبقاتِ المجتمعِ الأردنيِّ وفئاتهِ.

والوزراءُ الخمسةُ الّذين دخلوا الحكومةَ من الإخوان شغلوا مناصبَ وزاريّةً على تماسٍّ مباشرٍ مع النّاسِ وتحديدًا مع الطّبقاتِ الشّعبيّةِ الفقيرةِ، فوزارةُ الشّؤونِ الاجتماعيّةِ شغَلَها يوسف العظم، وشغلَ ماجد خليفه وزارةَ العدلِ، ود. عدنان الجلجولي وزارةَ الصّحّةِ، ود. عبد الله العكايلة وزارةَ التّربيةِ والتّعليمِ، ود. إبراهيم زيد الكيلاني وزارةَ الأوقافِ؛ وكلُّها وزاراتٌ تتعاملُ مع كلِّ فئاتِ الشّعبِ.

إضافةً إلى وزراءِ «الإخوان المسلمين»، كان وزيرُ الزّراعةِ المهندسُ محمّد العلاونة (أبو مهدي) محسوبًا على التّيّارِ الإسلاميِّ، وكان عضوًا في مجلسِ النّوّابِ ورجلًا فاضلًا، لكنّهُ كان مثيرًا للجدلِ بلحيتهِ الطّويلةِ وبأفكارهِ الّتي تتعلّقُ بالزّراعةِ وبالأحراجِ.

وعلى رغمِ خطورةِ الوضعِ في المنطقةِ، وحساسيّةِ الموقفِ الأردنيِّ، وتدهورِ علاقاتهِ مع الأقطارِ العربيّةِ المهمّةِ كافّةً، كان الملكُ حسين سعيدًا بوجودِ هذا الزّخمِ الشّعبيِّ العارمِ المؤيّدِ لمواقفهِ، ولم تحدُثْ أيُّ مخالفاتٍ حقيقيّةٍ أو تجاوزاتٌ، بأيِّ شكلٍ منَ الأشكالِ، خلالَ تلك الفترةِ العصيبةِ.

في هذهِ الأجواءِ، كان مضر بدران من أشدِّ المؤيّدين للموقفِ الأردنيِّ من العراقِ وضرورةِ اَستمرارهِ، وذهبَ برًّا في زيارةٍ سرّيّةٍ إلى العراق في السّادس عشر من كانون الثّاني / يناير ١٩٩١، وبمجازفةٍ كبيرةٍ لكي يطمئنَّ بنفسهِ على قوّةِ الوضعِ العراقيِّ ومتانتهِ.

لم يُخبرْ مضر بدران مجلسَ الوزراءِ عن تلك الزّيارةِ إلّا بعدَ إتمامِها، لكنّني كنتُ، في ذلك الحينِ واحدًا من بين قلّةٍ قليلةٍ للغايةِ عرفوا بأمرِها، وحمدْتُ الله أنّهُ لم يطلبْ منّي مرافقتَهُ، ولم يلتقِ خلالها بالرّئيسِ العراقيِّ وإنّما اَكتفى بلقاءِ نائبهِ طه ياسين رمضان.

عادَ بدران إلى عمّان بعد يومين، وشرحَ لمجلسِ الوزراءِ الأخطارَ الّتي واجَهَها في طريقهِ إلى بغداد، مطمئِنًا إلى ما سمعهُ من أبو نادية (طه ياسين) عن صلابةِ الوضعِ العراقيّ، وعن قدرةِ العراق على ردِّ الضّربةِ، أو على الأقلِّ اَستيعابِ مفاعيلِها.

كنتُ أدركُ أنّ تقييمَ مضر بدران لقدرةِ العراق هو عاطفيٌّ وليس واقعيًّا، وكنتُ أشعرُ أنّ الإعلامَ الغربيَّ يضخّمُ الواقعَ العسكريَّ العراقيَّ، وكأنّهُ يغذّي اَعتدادَ صدّام حسين بنفسهِ وقدرتهِ على مواجهةِ الغربِ، ليبرِّرَ بذلك اَستخدامَ القوّةِ العسكريّةِ التّدميريّةِ الهائلةِ ضدَّهُ.

كنتُ أشعرُ من خلالِ خبرتي وقراءاتي، أنَّ التّقدّمَ العلميَّ الأميركيِّ سوفَ يكونُ العاملَ الرّئيسيَّ في الحربِ، وأنّ باَستطاعةِ الولاياتِ المتّحدةِ تعطيلَ الاتّصالاتِ العراقيّةِ كافّةً والتّشويشَ عليها من خلالِ طائراتِ الأواكس، والأقمارِ الصّناعيّةِ، أو المعدّاتِ الإلكترونيّةِ الجديدةِ، وكنتُ مُقتنعًا أنّ قدراتِ الطّيرانِ العراقيِّ لا تُقارَنُ إطلاقًا بالتّفوّقِ الجوّيِّ الأميركيِّ الّذي لن يُسمَحَ له أصلًا بالتّحليقِ أو المشاركةِ في المعركةِ، مع الإشارةِ إلى أنّ صدّام قد قامَ بتهريبِ معظمِ طائراتهِ المقاتلةِ إلى إيران، وبقيَ العراق من دونِ غطاءٍ جويٍّ.

ولكن وللأمانةِ أقولُ، إنّي لم أكنْ أناقشُ رأيي هذا في مجلسِ الوزراءِ بشكلٍ محدّدٍ وواضحٍ، بل كنّا نتداولُهُ خلفَ الكواليسِ.

وحدثَ أن عَقَدَ مجلسُ النّوّابِ جلسةً مهمّةً بعد عودةِ مضر بدران من زيارتهِ السّرّيّةِ للعراق، وجرى تداولُ الوضعِ العراقيِّ تحتَ القبّةِ، وكنتُ جالسًا إلى جانبهِ عندما ألقى بدران في تلك الجلسةِ خطابًا حماسيًّا، وصفّقَ له النّوّابُ كثيرًا عندما أكّدَ أنّ العراق سيكونُ مقبرةً للغزاةِ، ولديهِ القدرةُ على الصّمودِ ودحرِ العدوانِ الأميركيِّ.

في الحقيقةِ، كنتُ أنا والنّائب الأوّل لرئيسِ الوزراءِ، في ذلك الحين سالم مساعدة، نستغربُ سويًّا «عاطفة» بدران، وما يبشّرُ به في هذا التّصريحِ، فقد كنّا بصفتنا مسؤولين مُطّلعين على نقيضهِ تمامًا، نعرفُ حقيقةَ الوضعِ العراقيِّ ومدى هشاشتهِ، وأصبحَ تصريحُ بدران مدارَ تندّرٍ بين فئاتٍ كثيرةٍ، إلّا أنّهُ لم يكنِ السّببَ في اَستقالةِ حكومتهِ.

حالما تسلّمتُ منصبي وزيرًا للخارجيّةِ في الأوّلِ من شهر كانون الثّاني / يناير١٩٩١، وتعرّفتُ عن كثبٍ على بعضِ الأوضاعِ والسّياساتِ، رأيتُ من المناسبِ مدَّ جسرٍ نحو إيران، الّتي كانت صلتُنا بها قدِ اَنقطعتْ كلّيًّا منذُ ثورةِ الخميني عام ١٩٧٩، وكنتُ قد ذكرتُ في صفحاتٍ سابقةٍ كيف أنّ الخميني رفضَ مقابلةَ وزيرِ الأوقافِ الأردنيِّ كامل الشّريف في باريس أثناءَ وجودي سفيرًا فيها، وقبل أن تنجحَ ثورتُهُ.

تباحثْتُ في أمرِ زيارتي لطهران مع الملكِ حسين، ومن ثمَّ مع مضر بدران، وكان صعبًا علينا القيامُ بهذه الخطوةِ باتّجاهِ إيران في تلك الظّروفِ وفي ذلك الوقتِ تحديدًا، إلّا أنّنا وعلى خلفيّةِ علاقاتِنا الوثيقةِ مع العراقِ أردْنا المساعدةَ في تأمينِ مجالٍ حيويٍّ له، ولم يكن بجوارهِ غيرُ إيران بالرّغمِ من الصّراعِ المريرِ بينَهما، بسببِ حربِ الخليجِ الأولى الّتي دامت ثماني سنواتٍ.

تجاوبتِ الحكومةُ الإيرانيّةُ مع رغبتِنا بزيارتِها، وبسرعةٍ لم نتوقّعْها، وسافرتُ على متنِ طائرةٍ خاصّةٍ إلى طهران بعدَ أسبوعين من تسلّمي منصبي الجديد، أي في النّصفِ الثّاني من شهرِ كانون الثّاني / يناير ١٩٩١، وكان يرافقُني بعضُ موظّفِي وزارةِ الخارجيّةِ، منهم عبد الإله الخطيب.

حلّقَتْ بنا الطّائرةُ عبرَ ممرّاتٍ جوّيّةٍ بعيدةٍ لنتجنّبَ النّشاطاتِ الجويّةَ الأميركيّةَ في أجواءِ العراق وفي الأماكنِ القريبةِ من ساحةِ الحربِ والمجالِ

الجوّيِّ للعمليّاتِ الجوّيّةِ لطيرانِ قوّاتِ التّحالفِ، واَضطررنا إلى التّحليقِ فوقَ تركيا الّتي كانت مكسوَّةً بالثّلوجِ.

حطَّتِ الطّائرةُ في طهران، وكنتُ أتساءلُ عن كيفيّةِ اَستقبالي والوفدَ الأردنيَّ بعدَ كلِّ هذه السّنواتِ من القطيعةِ بين عمّان وطهران، ورأيتُ علي أكبر ولايتي، وكان في حينهِ وزيرَ خارجيّةِ إيران، عند بابِ الطّائرةِ في اَستقبالِنا.

والحقُّ يُقالُ، إنّ تعاملَهُ معنا طيلةَ إقامتي والوفدَ الأردنيَّ في طهران، كان وفقَ الأصولِ، وعكسَ رغبةَ إيران في تطمينِنا إلى نواياها الحسنةِ تجاهَ الأردنّ.

أجرَيْنا محادثاتٍ مع علي أكبر ولايتي حولَ الوضعِ في المنطقةِ والأخطارِ الّتي تواجهُ العراق، بل والأخطار المحدقة بإيران أيضًا بسببِ دخولِ القوّاتِ الأجنبيّةِ المسلّحةِ وبشكلٍ كثيفٍ غير مسبوقٍ إلى العراقِ وبلدانٍ عربيّةٍ أخرى مجاورةٍ للدّولَتَين.

وطلبْتُ بأسلوبٍ دبلوماسيٍّ هادئٍ ومباشرٍ بأن لا تتّخذَ إيران مواقفَ سياسيّةً اَنطلاقًا من دوافعِ الأخذِ بالثّأرِ من العراق ومن صدّام حسين بسببِ الحربِ الّتي دارتْ رحاها لثماني سنواتٍ.

كذلك قابلتُ رئيسَ الجمهوريّةِ علي هاشمي رفسنجاني، وكان اَستقبالهُ لنا ودِّيًّا للغايةِ، وأذكرُ أنّني لاحظتُ اَبتسامةً خفيفةً على شفتيهِ، فيما ملامحُ السّخريةِ ترتسمُ على وجههِ عندما كنتُ أشرحُ له الموقفَ الأردنيَّ بشأنِ خطرِ الوجودِ العسكريِّ الأجنبيِّ في المنطقةِ، واَختلالِ معادلاتِ القوى بغيابِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ، والفراغِ الواسعِ الّذي أدّى إليه في المنطقةِ، مقابلَ وجودِ الولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ قوّةً عظمى متفرّدةً في العالمِ الآن، إلى جانبِ المخاطرِ الّتي تمثّلُها إسرائيل على المنطقةِ.

وقدّرتُ أنّه لم يأخذْ كلامي على محملِ الجدِّ، وبالتّالي، لن تتجاوبَ إيران مع آرائِنا ومواقفِنا ومطالبِنا، وأحسستُ أنّها حسمَتْ أمرَها في الاتّجاهِ المعاكسِ لكلِّ ما نطالبُها به، وسيبقى الوضعُ العراقيُّ الإيرانيُّ على ما هو عليه، وأكثر من ذلك، سوفَ تستغلُّ إيران الضّعفَ العراقيَّ إلى أقصى درجةٍ ممكنةٍ.

وكان من أحدِ أهدافِ زيارتي، الطّلبُ من الإيرانيّين الاحتفاظ بالطّائراتِ العراقيّةِ المقاتلةِ وبعضِ طائراتِ النّقلِ المدنيِّ، الّتي أرسلَها صدّام حسين إلى طهران حمايةً لها من التّدميرِ على أرضِ المطاراتِ في القصفِ الجوّيِّ الأميركيِّ المتوقّعِ، وركّزتُ على اَعتبارِ هذا الإجراءِ بادرةَ حسنِ نيّةٍ لتغييرِ سياسةِ صدّام تجاهَ إيران، وربّما في خطوةِ تَسامُحٍ بين الطّرَفَين لطيِّ صفحةِ المشاعرِ المريرةِ الموجودةِ بينهما.

وأظنُّ أنّ رفسنجاني اَستغربَ فتحَ الأردنّ هذا الموضوعَ، لأنّهُ شأنٌ إيرانيٌّ-عراقيٌّ، فاَسْتَبَقْتُهُ بالقولِ بأنّها رغبةُ العراقيّين، وطلبوا منّا نقلَها للقيادةِ في طهران.

ولكي لا يبدو كلامي وكأنّي زرْتُ إيران مندوبًا عن العراق، أكّدْتُ للإيرانيّين ضرورةَ قيامِ علاقاتٍ ثنائيّةٍ بين عمّان وطهران؛ إلّا أنّي لم أستطعِ التّمادي بهذا التّفاؤلِ وإظهارَ قوّةِ الموقفِ السّياسيِّ الأردنيِّ ومتانتهِ حفاظًا على المصداقيّةِ والواقعيّةِ.

فالمسؤولون الإيرانيّون يعرفون تمامًا أنّ علاقات الأردنّ تدهورت مع أشقّائهِ العرب وبخاصّة مع المحيطين به، وأنّ الأنظمةَ أظهرتْ مدى غضبِها تجاهَنا عَلَنًا، ولا سيّما بعدَ موقفِ الأردنّ من قمّةِ القاهرة في آب / أغسطس ١٩٩٠، بعد أسبوعٍ من الغزوِ العراقيِّ للكويت، ودانت «العدوان» العراقيَّ وطالبتْ بانسحابِ القوّاتِ العراقيّةِ، وأكّدت «عدم الاعترافِ بضمّ العراق إلى الكويت».

وكنتُ واثقًا أنّ الإيرانيّين يعرفون عمقَ الشّرخِ الكبير في العلاقاتِ العربيّةِ - العربيّةِ، لذلك، حرصتُ على التّوازنِ في حديثي، وشرحتُ لهم جهودَ الملكِ حسين المكثّفةَ بعدَ الغزوِ وحتّى اللّحظةِ الأخيرةِ لإيقافِ صدّام حسين عن الاستمرارِ باَحتلالِ الكويت، وحثّ الأردنّ له على الانسحابِ السّريعِ منها.

وعلى الرّغم من إيمانِنا بالحلِّ العربيِّ الّذي فشل فشلًا ذريعًا وأدّى إلى تشكيلِ التّحالفِ الدّوليِ، فظلَّتْ تلك الابتسامةُ السّاخرةُ الّتي اَرتسمتْ على وجهِ رفسنجاني، ماثلةً أمامي وأنا أواصلُ شرحي قائلًا كيف أنّ سورية الحليفَ القويَّ لإيران والعدوَّ اللّدودَ لصدّام حسين قد شاركتْ مع الأميركيّين في التّحالفِ الدّوليِ لضربِ العراق، ولكن كان علينا المحاولةُ الجادّةُ لشرحِ موقفِ الأردنّ وردمِ الهوّةِ تدريجيًّا مع إيران.

ولعلّ أبرزَ أهدافِ تلك الزّيارة إظهارُ رغبتِنا للجميعِ بأنّنا في الأردنّ نريدُ الابتعادَ عن الموقفِ العراقيِّ، ومدَّ جسورٍ جديدةٍ حتّى مع ألدِّ أعدائِه.

أقامَ علي أكبر ولايتي عشاءً فخمًا في أحدِ الفنادقِ لتكريمِنا، وأهداني سجّادةً عجميّةً صغيرةً، وغادرتُ والوفدَ طهران في اليومِ التّالي، وأنا أكثرُ اَقتناعًا بأنّ إيران لن تُغيّرَ مواقفَها تجاهَ العراق، ولكنّني كنتُ مرتاحًا إلى نجاحي في إعادةِ خيوطِ الاتّصالِ مع إيران من خلالِ تلك الزّيارةِ ولو بشكلٍ ضيّقٍ كوني المسؤولَ الأردنيَّ الأوّلَ الرّفيعَ المستوى الّذي يزورُ إيران بعد قطيعةٍ اَستمرّتْ أكثرَ من عشرِ سنواتٍ.

وعدتُ إلى عمّان، ورفعتُ تقريرًا مفصّلًا إلى الملكِ ومجلسِ الوزراءِ، وسارتِ العلاقاتُ فيما بعد بشكلٍ بطيءٍ، ولكن بشكلٍ مستمرٍّ أيضًا.

وكانت زيارتي لإيران تطبيقًا للمبادئِ الّتي ذكرَها الملكُ في رسالتِه إلى صدّام حسين في شهر تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩٠ حيثُ دعاهُ فيها للانسحابِ

من الكويت بغيةَ المحافظةِ على العراق، وعدمِ منحِ قوّاتِ التّحالفِ ذريعةً للعدوانِ عليه، ولإنقاذِ العراقيّين والمنطقةِ من ويلاتِ الحربِ وانتشارِ قوّاتٍ عسكريّةٍ أجنبيّةٍ في المنطقةِ.

كما كانتِ الزّيارةُ بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ في السّياسةِ الخارجيّةِ الأردنيّةِ، وقد اعتبرَ الملكُ حسين ومجلسُ الوزراءِ أنّها حقّقَتْ أهدافَها.

وكان من الضّروريِّ أن أُطلعَ مجلسَ النّوّابِ على أجواءِ الزّيارةِ ونتائجِها، فكتبتُ بيانًا أشرحُ فيه المبادئَ العامّةَ والقضايا الّتي بحثتُها مع الحكومةِ الإيرانيّةِ، وشدّدتُ على أهمّيّتِها وعلى الأسسِ الّتي اعتمدتْ عليها، وسهوتُ عن استشارةِ رئيسِ الوزراءِ مضر بدران في النّصِّ النّهائيِّ للبيانِ قبلَ إلقائِه أمامَ النّوّابِ كما كنتُ قد اتّفقتُ معه.

وسألَني قبلَ الجلسةِ بيوم واحدٍ إنْ كنتُ قد أعددتُ البيانَ، فأجبتُهُ بالإيجابِ، فقالَ لي: «هل بالإمكانِ أن أطّلعَ عليه؟»، وعرفتُ أنّهُ كان عليَّ المبادرةُ بإطلاعِه على البيانِ قبلَ أن يسألَني، فقرأَهُ بإمعانٍ ولم يُغيّرْ فيه حرفًا واحدًا.

ألقيتُ البيانَ أمامَ مجلسِ النّوّابِ، ولم يُثِر نقاشًا طويلًا في المجلسِ لأنّهُ كان متوازنًا ويعكسُ موقفًا وطنيًّا لاعتمادِه على الثّوابتِ والمبادئِ الأردنيّةِ، وعَتِبَ وزيرُ التّربيةِ والتّعليمِ عبد الله العكايلة على عدمِ عرضِه على مجلسِ الوزراءِ قبلَ إلقائِه أمامَ النّوّابِ لأهمّيّتِه.

زيارتي الرّسميّةُ الثّانيةُ إلى القاهرةِ كانت صعبةً بدورِها، وإن كانت بأهمّيّةِ زيارةِ طهران، وكانتْ للمشاركةِ في اجتماعِ مجلسِ وزراءِ الخارجيّةِ العربِ في جلسةٍ عاديّةٍ، بين شباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٩١.

وكنتُ راغبًا بالحضورِ شخصيًّا في سعيٍ إلى مدِّ الخيوطِ لأشقّائِنا العربِ، وذلك من خلالِ زملائي وزراءِ الخارجيّةِ، الّذين تربطني بالعديدِ منهم صداقةٌ

وعلاقةٌ حسنةٌ ووثيقةٌ، تأسّستْ خلالَ السّنواتِ الخمسِ الّتي قضيتُها سابقًا وزيرًا للخارجيّةِ.

اِلتقينا في ردهةِ قاعةِ الجامعةِ العربيّةِ، وتوجّهتُ إلى عددٍ منهم هاشًّا باشًّا مُعتمدًا على صداقاتي وعلاقاتي السّابقةِ لأجدَ منهم صدًّا مؤلمًا، حتّى إنّ أقربَ النّاسِ إليَّ وهم الأمير سعود الفيصل وزيرُ الخارجيّةِ السّعوديِّ، والشّيخ صباح الأحمد الصّباح وزير خارجيّة الكويت، والشّيخ محمّد بن مبارك وزير خارجيّة البحرين، تحدّثوا معي بفتورٍ، وتبيّنتُ مدى المرارةِ الّتي يشعرون بها تجاهَ الأردنّ، ومدى عزلتِنا عن محيطِنا العربيِّ.

وكانتِ المرّةُ الأولى الّتي يسودُ فيها هذا الجوُّ بين وزيرِ الخارجيّةِ الأردنيِّ وزملائهِ العربِ، وكنتُ حزينًا جدًّا خلالَ الاجتماعِ، واَقتصرتْ لقاءاتي على وزيرَي خارجيّةِ اليمن وفلسطين، اللّذَين لم توافقْ دولةُ كلٍّ منهما على قراراتِ قمّةِ القاهرةِ في آب / أغسطس ١٩٩٠، وكان الانقسامُ واضحًا بين معسكرَين اَثنين: واحد يضمُّ وزراءَ خارجيّةِ التّحالف، وثانٍ يضمُّ وزراءَ خارجيَةِ مَنْ وقفَوا ضدَّ الحربِ.

وأذكرُ أنّني خاطبتُ الشّيخ محمّد بن مبارك قائلًا له: «يجبُ أن نبقى أخوةً، فلا تُفرّقنا المواقفُ السّياسيّةُ». فردَّ عليَّ قائلًا: «خذلتمونا ولن نسامِحكَم في هذا».

وأشيرُ في هذا السّياقِ إلى أنّني كنتُ مشاركًا في مؤتمرٍ لمؤسّسةِ الفكرِ العربيِّ الّتي يرأسُها الأميرُ خالد الفيصل خُصِّصَ لإحياءِ ذكرى وفاةِ وزيرِ الخارجيّةِ السّعوديِّ الأميرِ سعود الفيصل في العام ٢٠١٨، وألقى تركي الفيصل كلمةً تحدّثَ فيها عن رفعةِ أخلاقِ الأميرِ، مضيفًا أنّه أي سعود سلّمَ عليَّ في مؤتمرِ الجامعةِ العربيّةِ لأنّني اَبنُ المصري، وليس لأنّني وزيرٌ لخارجيّة الأردنّ،

ونوّهَ إلى أنّ السّيّدَ المصري موجودٌ بينَنا وكنتُ جالسًا إلى الطّاولةِ الرّئيسيّةِ مع الرّئيسِ المصريِّ عبد الفتّاح السّيسي.

قبلَ الحربِ على العراق، وقُبَيلَ اَنتهاءِ الإنذارِ الأميركيِّ للعراق بالانسحابِ من الكويت والّذي كان في الخامس عشر من كانون الثّاني / يناير ١٩٩١، زارَ العراقَ عبرَ الأردنّ العديدُ من القياداتِ الدّوليّةِ في محاولةٍ للتّوسّطِ لحلِّ هذه الأزمةِ وإقناعِ صدّام حسين بالانسحابِ من الكويت، وأذكرُ منهم رئيسَ وزراءِ اليمن، في ذلك الوقتِ حيدر أبو بكر العطّاس، وكورت فالدهايم (Kurt Waldheim)رئيسَ جمهوريّةِ النّمسا، والأمينَ العامَّ السّابقَ للأممِ المتحدةِ، الّذي كان قادمًا من القاهرة، وكان صديقًا حميمًا للملكِ حسين وكان يقدّرهُ وأرادَ أن يساعدهُ في إخراجِ الأردنّ من عزلتِه، وكذلك الأمينُ العامُّ للأممِ المتّحدةِ خافيير بيريز ديكويار (Javier Pérez de Cuéllar)، وكان هو الآخرُ على علاقةٍ وطيدةٍ مع الملكِ حسين.

وكان هؤلاءُ يطلبون من الملكِ التّدخّلَ لدى صدّام، ونقلَ أفكارِهم ومعلوماتِهم إليه، باَعتبارهِ وثيقَ الصّلةِ بصدّام، لكنَّ تلك الرّسائلَ كانت تمرُّ إلى العراق عبرَ القنواتِ العاديّةِ، وبخاصّةٍ عبرَ وزيرِ الخارجيّةِ طارق عزيز، لكنَّ الجهودَ الدّوليّةَ والمحاولاتِ الأردنيّةَ لم تكن قادرةً على تغييرِ الموقفِ العراقيِّ، ولم يكن لها تأثيرٌ يُذَكرُ.

في محاولةٍ أخرى لشرحِ الموقفِ الأردنيِّ من غزوِ الكويت، وفي محاولةٍ لفكِّ الحصارِ المفروضِ علينا في ذلك الوقتِ، وبعد زيارتي لإيران، تقرّرَ أن أقومَ بجولةٍ على دولِ المغربِ العربيِّ، اَبتداءً من ليبيا الّتي زرتُها في العشرين من شهر آذار / مارس ١٩٩١ قابلتُ خلالَها الزّعيمَ اللّيبيَّ معمّر القذّافي، بعد

لقاءِ العديدِ من كبارِ المسؤولين اللّيبيّين، منهم علي التّريكي الّذي كان مسؤولًا عن الشّؤونِ الخارجيّةِ، وكان زميلًا لي في منتصفِ الثّمانينيّات.

وكانت مقابلتي مع القذّافي في خيمتهِ المعهودةِ ميسّرةً وناجحةً، لأنّ الموقفَ الأردنيّ من الأحداثِ كان متوافقًا إلى حدٍّ ما مع الموقفِ اللّيبيِّ، وطلبتُ منه الوقوفَ سياسيًا وماليًّا مع الأردنّ، لأنّنا نعاني من أوضاعٍ اَقتصاديّةٍ وعزلةٍ سياسيّةٍ واضحةٍ.

لامَني القذّافي على الموقفِ السّابقِ للأردنّ، ولا سيّما لجهةِ الاعترافِ بقرارِ مجلسِ الأمنِ ٢٤٢، والسّعي إلى تنفيذهِ لأنّه اَعترافٌ بإسرائيل، وأشارَ أنّه كان على الأردنّ أن تقبلَ بقرارِ التّقسيمِ رقم ١٩٤ لذلك كان على خلافٍ معنا في مواقِفنا السّياسيّةِ، وبعدَ تردّدٍ قصيرٍ، اَضطررتُ أن أجيبَهُ بأنّ قرارَ التّقسيمِ يخلقُ كيانَ إسرائيل ويعترفُ به، فلا فرقَ من هذهِ النّاحيةِ بين القرارِ ١٩٤ والقرارِ ٢٤٢، الأمر الذّي أفحَمَهُ.

لم يزدْ لقائي مع القذّافي عن ساعةٍ واحدةٍ، شرحتُ له خلالَها أسبابَ الموقفِ الأردنيِّ، والخطرَ الإيرانّي وضرورةَ لمِّ الصّفِّ العربيِّ بعدَ الانقسامِ، وعوّلتُ عليه كثيرًا للقيامِ بدورٍ على هذا الصّعيدِ، وطلبتُ منه مساعداتٍ مستعجلةً لبلادي، لأنّ لدى ليبيا القدرةَ الماليّةَ. والواجبُ القوميُّ يفرضُ عليها أن تقومَ بذلك تجاهَ الأردنّ. إلّا أنّي لم أسمعْ منه جوابًا قاطعًا ولم تصلْ أيُّ معوناتٍ إطلاقًا.

واَستغربتُ، وأنا في طرابلس، حالَ المدينةِ السّيئَ وغيرَ المتطوّرِ قياسًا إلى عمّان، وذلك بالرّغمِ من الثّراءِ الفاحشِ لهذا البلد وقلّةِ عددِ سكّانهِ، وأذكرُ أنّي أقمتُ في أحسنِ الفنادقِ في طرابلس، لكنّهُ لا يقاُس بفندقٍ من فئةِ ثلاثةِ نجومٍ في عمّان، وكانتِ الاتّصالاتُ الهاتفيّةُ بدائيّةً إلى حدٍّ كبيرٍ.

وأذكرُ أنّ مرافقي اَصطحبَني لزيارةِ البيتِ الّذي كان القذّافي يقيمُ فيه وعائلتهُ أثناءَ المحاولةِ الأميركيّةِ لاغتيالهِ في العام ١٩٨٦، وضحكتُ كثيرًا عندما وجدتُ عندَ مدخلِ البيتِ يافطةً كبيرةً كُتِبَ عليها: «طز... طز في أميركا».

كان الهدفُ من زياراتي بلدانَ المغربِ العربيِّ، الّتي اَلتقيتُ خلالَها بالرّئيسِ اللّيبيِّ معمّر القذّافي، والرّئيسِ التّونسي زين العابدين بن علي، والرّئيسِ الجزائريِّ الشّاذلي بن جديد، والملكِ المغربيِّ الحسن الثّاني، إعادةَ الاتّصالِ مع الدّولِ العربيّةِ، والعملَ على فكِّ العزلةِ السّياسيّةِ عن الأردنّ، وشرحَ الموقفِ الأردنيِّ، بخاصّةٍ وأنّ هذه الدّولَ لم تكن لها مواقفُ حادّةٌ ضدَّ الأردنّ، ولم تكن تحملُ الموقفَ المُتشنّجَ الّذي حملتْهُ دولُ الخليجِ العربيِّ، بل كانت تتّخذُ مواقفَ وسطيّةً في آرائِها، ما فتحَ البابَ أمامَنا للتّحدّثِ معها وفتحِ قنواتِ الاتّصالِ بينها وبين عمّان.

ومن بين الأهدافِ المهمّةِ لتلك الزّياراتِ الاطّلاعُ على آراءِ المسؤولين فيها تجاهَ المشروعِ الأميركيِّ للسّلامِ، الّذي طرحهُ الرّئيسُ جورج بوش أوائلَ شهرِ آذار/ مارس حولَ التّعاملِ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وكنّا نرحّبُ بهذا التّوجّهِ ونعتقدُ أنّ دورَ الأردنّ قادمٌ لا محالةَ ومحفوظٌ، ولا يستطيعُ أحدٌ تجاوزَهُ أو القفزَ عليه، وستأتي الولاياتُ المتّحدةُ إليه لهذه الغايةِ.

ووجَدْنا أنّ لدى دولِ المغربِ العربيِّ جميعِها تأييدًا للتّوجّهِ الأميركيِّ ولدورِ الأردنّ في هذه الجهودِ.

وصلتُ المغربَ في آخرِ جولتي، وتمَّ ترتيبُ لقاءٍ مع الملكِ الحسن الثاني، حيثُ اَلتقيتُهُ في قصر «الصّخيرات»، وجلسْنا في ساحةٍ مكشوفةٍ فيها بركةُ ماءٍ، وبحضورِ وزيرِ خارجيّةِ المغربِ عبد اللّطيف الفيلالي، الّذي تزاملتُ معه في إسبانيا قبلَ ذلك بخمسةَ عشرَ عامًا.

بدأتُ أشرحُ للملكِ الحسن الثّاني النّقاطَ الرّئيسيّةَ الّتي ذكرتُها حولَ وضعِ الأردنّ وموقفهِ وتداعياتِ ما يحدثُ له سياسيًّا واَقتصاديًّا.

إلّا أنّ الملكَ الحسن الثّاني بادَرَني برغبتهِ في إبداءِ رأيهِ بصراحةٍ تامّةٍ، وقالَ إنّه يريدُ منّي أن أنقلَ هذا الكلامَ إلى (اَبنِ عمّي) جلالةِ الملك، مشيرًا أنّه يعرفُ بأمرِ زيارةِ الحسين المهمّةِ إلى باريس، فأكّدْتُ الأمرَ وأبلغتهُ أنّي سأغادرُ المغربَ تلك اللّيلةِ لألتحقَ به.

وتابعَ الملكُ الحسن الثّاني كلامهُ قائلًا: «نتيجةَ اَندحارِ العراق وتفكّكِ العالمِ العربيِّ، أصبحتْ موازينُ القوى في المنطقةِ مختلفةً جذريًّا. وجورج بوش ينوي التّعاملَ بسرعةٍ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ من خلالِ مشروعهِ الّذي أعلنَهُ في بدايةِ شهرِ آذار/ مارس، وهذا تغييرٌ مهمٌّ في المواقفِ الأميركيّةِ، ويجبُ أن نستغلَّهُ نحن العرب لنبدأَ حلَّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ. وبعدَ «الانتصار» الأميركيِّ بمساعدةِ دولٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ مهمّةٍ، بمشاركةِ دولٍ من معظمِ قارّاتِ العالمِ أصبحتِ الولاياتُ المتّحدةُ قادرةً على السّيرِ في هذا الأمرِ وتلبيةِ المطالبِ والمصالحِ العربيّةِ، لكنْ إذا بقيَ الأردنّ مُصرًّا على صيغةِ المؤتمرِ الدّوليِّ الّذي كان الملكُ حسين يدعو إليه باَستمرارٍ، فإنّ الأمورَ قد تتعثّرُ، وقد يتأثّرُ الدّورُ الأردنيُّ كثيرًا وبشكلٍ سلبيٍّ، ويتعيّنُ عليه أن يغيِّرَ موقفهُ هذا، ليقبلَ بصيغةٍ مُعيّنةٍ لا يكونُ أساسُها المؤتمرَ الدّوليَّ بحضورِ الدّولِ الخمسِ الدّائمةِ العضويّةِ في مجلسِ الأمنِ».

وأضافَ الملك الحسن الثّاني أنّ: «فرانسوا ميتران يتوقّعُ أن يستمعَ إلى موقفٍ جديدٍ من الملكِ حسين بهذا الاتّجاهِ، وهو من الزّعماءِ الأوروبيّين الّذين يستطيعون نقلَ هذه الرّسالةِ إلى الأميركيّين لأنّهم يثقون به، وعلاقتُهما حسنةٌ، ما يشكّلُ فرصةً يجبُ أن تنقلَها إلى اَبنِ عمّي الملك الحسين وعليه عدمُ

إضاعتِها، فقطارُ التّسويةِ يجبُ أن يسيرَ، وعليكم أن تصعدوا من هذه المحطّةِ، وإلّا فإنّ القطارَ سيفوتُكم، وستبقون وحيدين تنتظرون على رصيفِ المحطّةِ قطارًا لن يأتي».

هذا كلامٌ مُهمٌّ ونقطةٌ فاصلةٌ في الموقفِ الأردنيِّ، ويجبُ تسجيلهُ بكلِّ وضوحٍ.

لا بدَّ لي من أن أذكرَ هنا أنّ الأردنّ منذُ قبولهِ بقرارِ ٢٤٢ وهو يتحدّثُ عن صيغةِ المؤتمرِ الدّوليِّ، وكانتِ الاستراتيجيّةُ الأردنيّةُ تدركُ أنّ الدّولةَ الأساسيّةَ في موضوعِ الشّرقِ الأوسطِ هي الولاياتُ المتّحدةُ، لكنْ كلُّ مواقفِها تميلُ إلى الجانبِ الإسرائيليِّ وكنّا نخافُ أن تنفردَ بصناعةِ القرارِ في المنطقةِ لتحقيقِ مصالحِ إسرائيل بالدّرجةِ الأولى ولذلك ظلَّ الأردنّ مصرًّا على صيغةِ المؤتمرِ الدّوليِّ حتّى نخفّفَ من الميلِ الأميركيِّ لصالحِ إسرائيل، وذلك بوجودِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ والصّينِ والأممِ المتّحدة وأوروبّا.

لكنَّ قدرةَ الولاياتِ المتّحدةِ زادتْ، وكذلك تأثيرها على الوضعِ في المنطقةِ بعد ضربِ العراق وخطابِ جورج بوش والتّفسّخِ العربيِّ الحاليِّ.

وتلقّفَ بوش الرّغبةَ العربيّةَ للبدءِ بحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ بعرضِ مشروعِهِ للسّلامِ بعد أيّامٍ قليلةٍ من ضربِ العراق في آذار / مارس عام ١٩٩١، وتقديمهِ إيّاه بالخطوطِ العريضةِ، أي أنّه جعلَ الدّورَ الأميركيَّ دورًا رئيسيًّا مقارنةً بدورِ باقي الأطرافِ، ولا أريدُ أن أقولَ إنّ دورَ باقي الأطرافِ أصبح «هامشيًّا».

هذه التّطوّراتُ دفعتِ الملكَ حسين إلى الاقتناعِ بأنّ الولاياتِ المتّحدةَ لن تقبلَ إطلاقًا أن يشارَكها أحدٌ في دورِها في هذه المنطقةِ.

والغريبُ أنّه لم يكن يخطرُ في بالِنا أنّ سببَ الموقفِ المتصلّبِ للولاياتِ المتّحدةِ، كان إصرارَها على عدمِ تركِ ملفِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ لغيرِها، وعلى

رفضِها مشاركةَ أحدٍ في معالجتهِ، أو على الأقلِّ إضعاف دورِها، وإذا لم تُعْطَ الدّورَ الّذي تبحثُ عنه، فإنّها لن تتحرّكَ جدّيًّا باتّجاهِ الحلِّ، وأصبحَ واضحًا أنّ هذا الأمرَ الواقعَ هو لصالحِ إسرائيل، الّتي لم تكن ترغبُ إلّا بالدّورِ الأميركيّ، وكانت تشجّعُ الولاياتِ المتّحدةَ على التّمسّكِ بهذا الدّورِ.

وصلتُ إلى باريس وذهبتُ من مطارِ «أورلي» (Orly) إلى قصر الضّيافةِ الملاصقِ لقصرِ الإليزيه مباشرةً، وقابلتُ الملكَ حسين، بحضورِ الشّريفِ زيد بن شاكر، وعوّاد الخالدي الّذي كان آنذاكَ سفيرَ الأردنّ في فرنسا، واَستعرضتُ معه نتائجَ الزّياراتِ الّتي قمتُ بها تباعًا لدولِ المغربِ العربيِّ، وشرحتُ له ما قالهُ لي الملكُ الحسن الثّاني بدقّةٍ كبيرةٍ، وعرضَ عوّاد الخالدي من جانبهِ ما سمعهُ من الخارجيّةِ الفرنسيّةِ قبلَ وصولِ الملكِ إلى باريس، وكان عرضهُ يشيرُ إلى أجواءٍ مشابهةٍ لرسالةِ الملكِ الحسن الثّاني الّتي نقلتُها للحسين.

كلُّ هذه المعطياتِ جعلتِ الملكَ حسين يهتمُّ برسالةِ ملكِ المغرب ويأخذُها على محملِ الجدّيّةِ البالغةِ، وفي لحظة طُرح موضوعُ الصّعودِ إلى القطارِ من هذه المحطّةِ، لمعتْ عينا الملكِ حسين بنظرةٍ لا يمكنُ أن أنساها أبدًا تُعبّرُ عن صحّةِ تقدير الموقفَ الّذي نصحَ به الحسن الثّاني، ولم أكن أرى هذه اللّمعةَ في عينيّ الملكِ إلّا عندما يواجهُ موقفًا جديدًا أو صعبًا أو تحدّيًا مهمًّا.

وقال الملكُ الحسين وبكلماتٍ مُختصرَةٍ جملتَهُ المعهودةَ المشهورةَ: «على بركةِ الله»، وأوعزَ إلى رئيسِ التّشريفاتِ فوّاز أبو تاية بإعلامِ قصرِ الإليزيه أنّي سأكونُ مع الملكِ في لقاءِ الغدِ مع الرّئيسِ الفرنسيِّ فرانسوا ميتران.

كان من المفترضِ أن يكون اللّقاءُ ثنائيًّا، وعندما أضافَني الملكُ حسين إلى الاجتماعِ مع ميتران اَنزعجَ زيد بن شاكر بعضَ الشّيءِ، لأنّه كان يحضرُ جميعَ لقاءاته غير المُنفردةِ، ولكنَّ الملكَ تجاهلَ هذا الأمرَ ولم يلتفتْ إليه.

وحضرَ اللّقاءَ مع فرانسوا ميتران وزيرُ خارجيّتهِ رولان دوما (Roland Dumas)، أصبحَ اللّقاءُ رباعيًّا في قصرِ الإليزيه.

في اللّقاءِ تحدّثَ الملكُ بالعربيّةِ، وتولّتْ مُترجِمةٌ من أصلٍ جزائريٍّ نقلهُ إلى الفرنسيّةِ، لأنّ ميتران لم يكن يتكلّمُ الإنكليزيّةَ، وسادَ الاتّفاقُ بين الطّرَفَين الأردنيِّ والفرنسيِّ بشأنِ حقائقِ الأمورِ.

ولم يكن جوُّ اللّقاءِ أو الغرضُ منه أن يُعاتبَ أو يُهاجمَ أو حتّى يتجاهلَ، كان الغرضُ من اللّقاءِ هو دفعُ عمليّةِ السّلام إلى الأمامِ وتهيئةِ الظّروفِ المناسبةِ لذلك، وكان معلومًا لدى الأطرافِ كافّةً أنّ الأردنّ مقبولٌ لدى الجميع، على الرّغم من الاستغرابِ الشّديدِ لموقفهِ خلالَ الأشهرِ القليلةِ الماضيةِ حينَ انحازَ إلى العراق في مواجهةِ تحالفِ حفرِ الباطنِ وتعاملهِ مع مشكلةِ احتلالِ العراق للكويت.

لكنّ التّعاملَ مع الملكِ حسين ومع الأردنّ كان ضروريًّا، وألمحَ ميتران إلى الأوضاعِ الجديدةِ في المنطقةِ، وضرورةِ انتهازِ الفرصةِ لبدايةِ عمليّةِ السّلامِ الحقيقيّةِ، ودعمِ جهودِ الرّئيسِ الأميركيِّ جورج بوش في هذا المضمارِ.

وكانت أجواءُ حديثِ ميتران تُشيرُ إلى تشابهِ تفكيرهِ مع مضامينِ رسالةِ الملكِ الحسن الثّاني، وكان الملكُ حسين بدورهِ يعرفُ تمامًا ما كان ميتران يرمي إليه من حديثهِ معه، فأشارَ إلى رغبتهِ الشّديدةِ بانتهازِ هذه الفرصةِ الجديدةِ والجيّدةِ ودفعِ عمليّةِ السّلامِ حتّى لو تطلّبَ الأمرُ أن يغيّرَ الأردنّ موقفَهُ من المؤتمرِ الدّوليِّ، وأبدى تفهّمهُ لنوايا جورج بوش الحسنةِ في هذه القضيّةِ، ولاستعدادِ الأردنّ وقدرتهِ على أن يكون جزءًا أساسيًّا من عمليّةِ السّلامِ.

وصلتْ رسالةُ الملكِ الحسين إلى الرّئيسِ الفرنسيِّ بكلّ وضوحٍ، وأعتقدُ أنّ ميتران كان سعيدًا جدًّا بالموقفِ الأردنيِّ الجديدِ الّذي أكّدّ عليه الملكُ ونقلهُ إلى الإدارةِ الأميركيّةِ، وقد شكّلَ هذا الموقفُ دفعةً قويّةً ومحوريّةً

للجهودِ الأميركيّةِ باتّجاهِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وقضايا الشّرقِ الأوسطِ، كما أدّى إلى تبدّلِ الموقفِ الأميركيِّ والأوروبّيِّ حيالَ الأردنّ خلالَ الأسابيعِ القليلةِ المقبلةِ.

وأعدُّ زيارتي للمغربِ ولقائي بالملكِ الحسن الثّاني مهمّةً وخطيرةً بالنّسبة إلينا، فقد كانت مِفصليّةً، وحصدْنا نتائجَها من دونِ تخطيطٍ مُسبقٍ، وفهمْنا بسرعةٍ معنى ما قالهُ الملكُ الحسن الثّاني، فمثلُ هذه الأحداثِ والمناسباتِ تشكّلُ منعطفًا تاريخيًّا وتُحدِثُ تغييرًا جذريًّا إذا فهمناها وقبلناها وتعامَلنا معها بصفتها فرصةً قد لا تتكرّرُ.

وقد تغيَّرَ فعلًا مجرى الأحداثِ بعد تلك الزّيارةِ، ما دفعَني إلى الاستغرابِ كيف لم ينتبهِ القيّمونَ على الدّولةِ والحكمِ إلى أهمّيّةِ هذا الموقفِ، وإلى اَستكمالِ القناعاتِ بضرورةِ السّيرِ في المسارِ السّلميِّ، ولا بدَّ أنّ الملكَ الحسين اَستغربَ من نفسهِ كيف أنّ هذا الأمرَ لم يخطرْ ببالهِ، ولا سيّما أنّ المسؤولين الأميركيّين ماطلوا كثيرًا، وتبنّوا آراءً، ووضعوا مواصفاتٍ تعجيزيّةٍ أثناءَ البحثِ في حلولٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وأركّزُ على هذه النّقطةِ غيرِ المطروحةِ وغيرِ المُتداولةِ، لأنّ إسرائيل كانت تتمنّى أن «لا» يتمّ هذا التّغييرُ في الموقفِ الأردنيِّ، الّذي صبَّ لصالحِه.

هذا اللّقاءُ وتلك النّصيحةُ، واَستجابةُ الملكِ حسين السّريعةُ لها، هي الّتي صنعتْ خريطةَ المنطقةِ وغيّرتْ مسارَ الأحداثِ، وأقولُ هذا لأنّني واثقٌ أنّه لولا تلك اللّحظة ونصيحة الملكِ الحسن، لَما حصلَ أيّ تغيّرٍ في الموقفِ الأردنيِّ من المؤتمرِ الدّوليِّ، وبالتّالي لم يكن مُمكنًا عقدُ أيّ نوعٍ من المفاوضاتِ حولَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

فقد كان الملكُ حسين خلالَ تلك الأسابيعِ الصّعبةِ والقاتمةِ يفتّشُ عن أيِّ حلٍّ يُخرجهُ من الوضعِ المزري جرّاءَ عزلتِه، وقد فتحَ ميتران البابَ أمامهُ، ففهمَ تمامًا ماذا يوجدُ خلفَ البابِ ودخلهُ، وحَدثَ ما حدَثَ.

بعدَ اَنتهاءِ اللّقاءِ وعودتِنا إلى قصرِ الضّيافةِ، كان الارتياحُ واضحًا على الملكِ، وبعد عودتِنا إلى عمّان، أبلَغني أنّ وزيرَ الخارجيّةِ الأميركيَّ جيمس بيكر (James Baker) لا يزالُ مصرًّا على عدمِ زيارتهِ الأردنّ في هذا الوقتِ تحديدًا لمقابلتهِ، لكنّ بيكر على اَستعدادٍ للاجتماعِ بوزيرِ الخارجيّةِ الأردنيِّ في جنيف، ومن ثمّ الاتّفاق على الخطواتِ والتّرتيباتِ اللّاحقةِ.

تمَّ تبليغي بالقرارِ، وأجهلُ بالتّحديدِ مدى اَنخراطِ رئيسِ الوزراءِ مضر بدران في كلِّ هذه التّرتيباتِ، وما إذا كان شريكًا في هذه المسألةِ أم أنّه كان يعلمُ بالخطواتِ ويوافقُ عليها فقط.

وكنتُ على اَتّصالٍ مُوازٍ معه في كلِّ ما يجري، ولم أكن أخفي عنه شيئًا أبدًا، وتبيّنَ لي أنّهُ يعرفُ بعض التّفاصيلِ ويجهلُ بعضَها الآخرَ.

ذهبنا إلى جنيف بطائرةٍ خاصّةٍ، أنا والشّريف فوّاز شرف مندوب الأردنّ الدّائم لدى المقرِّ الأوروبيِّ للأمم المتّحدةِ، والسّكرتير الأوّل موسى بريزات، واَلتقينا مع بيكر في مقرِّ البعثةِ الأميركيّةِ في جنيف.

كان الغرضُ الأوّلُ من لقاءِ جيمس بيكر هو كسرُ الجليدِ مع الإدارةِ الأميركيّةِ، وإظهارُ عودةِ الأردنّ إلى الرّكبِ الدّوليِّ وجهوزيّته ليكون جزءًا منه، ولم يكنِ الغرضُ من الاجتماعِ بحثَ قضايا معقّدةٍ أو مواقفَ جديدةٍ، بل كان لقاءً رمزيًّا لكي نُبلِّغَ العربَ والعالمَ رسالةً تفيدُ بأنّ عناصرَ نجاحِ مشروعِ بوش أصبحتْ متوفّرةً.

أمّا الهدفُ الثّاني من اللّقاءِ فهو التّأكيدُ على أنّ الجهودَ الأميركيّةَ لم تكُن قدِ اَستكمِلتْ بكلِّ تفاصيلِها فيما يتعلّقُ بمشروعِ بوش لحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ،

وكانتِ العناصرُ الأوّليّةُ تتوافرُ وتتجمّعُ في يدِ جيمس بيكر لبناءِ فكرةِ مؤتمرِ السّلامِ الّذي دعا إليه بوش. لذلك، لم أناقشْ معه جوهرَ أفكارٍ محدّدةٍ، بل تحدّثْنا في الإطارِ العريضِ حولَ ضرورةِ إنجاحِ هذه الجهودِ وأهمّيّةِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، ووجوبِ تجاوزِ أيِّ تأثيرٍ لِما حدثَ في العراق والكويت حولَ الموقفِ العربيِّ.

لا شكَّ في أنّ بيكر عندما كان يشرحُ الموقفَ الأميركيَّ، كان في ذهنهِ الانقسامُ العربيُّ الكبيرُ، وغضبُ غالبيّةِ الدّولِ العربيّةِ من الموقفِ الأردنيِّ بشأنِ غزوِ العراق للكويت، وأظهرتُ اَستعدادَنا للمساهمةِ الفعّالةِ والحثيثةِ في هذا الجهدِ، ولكنّني أوضحتُ الموقفَ المبدئيَّ للأردنّ الّذي لم يتغيّرْ بشأنِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ وضرورةِ مشاركةِ الأطرافِ المعنيّةِ في كلّ الجهودِ، وتحديدًا منظّمة التّحريرِ الفلسطينيّةِ، فقد كنّا ملتزمين معها دائمًا كونها الطّرفَ الرّئيسيَّ في المشارَكةِ والحلِّ، ولم يتطرّقْ بيكر إلى هذه النّقطةِ تحديدًا، لأنّه لم يكن يريدُ الخوضَ في تلك المسائلِ أو التّفاصيلِ، ربّما لأنَّ الخوضَ فيها لا يزال مبكّرًا.

أدليتُ بتصريحاتٍ صحافيّةٍ بعد اَنتهاءِ اللّقاءِ بما يشيرُ إلى أنّنا سنستمرُّ في الاتّصالاتِ، وأنّ هناك توافقًا حول الخطوطِ العامّةِ وضرورةِ السّيرِ الحثيثِ لإيجادِ حلٍّ عادلٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ.

عدتُ إلى عمّان ووضعتُ الملكَ حسين مباشرةً بصورةِ المباحثاتِ، واَعتبرتُها ناجحةً بكلّ المقاييسِ، وسوف تقودُ إلى خطواتٍ أخرى في المدى القريبِ، ووضعتُ رئيسَ الوزراءِ مضر بدران في صورةِ المباحثاتِ أيضًا، ولا أجزمُ تحديدًا بعد هذه التّطوّراتِ، إن كان الملكُ حسين قد بدأَ يفُكّرُ بي رئيسًا مقبلًا للوزراءِ.

بعد ذلك بأيّام، وفي اليوم الثّاني من شهر نيسان / أبريل سنة ١٩٩١ حضرَ جيمس بيكر إلى العقبةِ قادمًا من إسرائيل للقاءِ الملكِ حسين، ورئيسِ الوزراءِ مضر بدران، وزيد بن شاكر رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ، وعدنان أبو عودة مستشارِ الملكِ وبحضوري.

كان جوُّ اللّقاءِ مريحًا للغايةِ، ولم يجرِ التّطرّقُ فيه إلى أيٍّ من الخلافاتِ أو المواقفِ السّابقةِ، بل كان هدفهُ النّظر إلى الأمامِ واَستغلالِ الفرصةِ الجديدةِ لحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وكان في ذهنِ الملكِ حسين وهو يتحدّثُ مع بيكر أن يحدّدَ موقفًا أردنيًّا مؤيّدًا للحلِّ ومتجاوبًا مع الجهودِ الأميركيّةِ، ومن مصلحةِ الأردنّ أن يبقى الدّورُ الأميركيُّ حاسمًا، خصوصًا بعد نجاحِهم في تحقيقِ تحالفٍ دوليٍّ فعّالٍ ومؤثّرٍ ضدّ صدّام حسين، ما أدّى إلى نجاحِ حملتِهم وإخراجِهِ من الكويت، وتنامى هذا الدّورُ وأصبح لزامًا علينا في الأردنّ أن نستثمرَهُ لمصلحةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وقد أبلغَ الملكُ حسين بيكر تلك المواقفَ بأسلوبهِ المهذّبِ، وبعد ذلك أعلنهُ في مؤتمرٍ صحافيٍّ مشتركٍ مع بيكر تناولا فيه كلَّ المعطيات.

وبدأتِ المياهُ تسيرُ في مجاريها بين عمّان وواشنطن، وأعتقدُ أنّ هذا الموقفَ كسرَ جزءًا يسيرًا من الجليدِ مع بعضِ الدّولِ العربيّةِ الّتي اَستشاطتْ غضبًا على الملكِ وعلى الأردنّ، نتيجةَ موقفهِ من صدّام حسين وغزوِ الكويت.

وللحقيقةِ أقولُ إنّ التّعاملَ والتّفاهمَ والتّعاونَ مع الولاياتِ المتّحدة وأوروبّا كان أسهلَ علينا من التّعاملِ مع بلدٍ عربيٍّ مثل مصر أو السّعودية أو الكويت أو بعض الدّولِ الخليجيّة الأخرى.

في تلك الأثناءِ لم يعترضْ مجلسُ النّوّابِ، أو الفئاتُ السّياسيّةُ الأخرى، أو الرّأي العامُّ الأردنيُّ على تلك اللّقاءاتِ أو التّحرّكاتِ الأردنيّةِ، بل كانوا

يُراقبون بحذرٍ ما يجري، ولكن من دونِ أيّ إشكالاتٍ أو اَنتقاداتٍ جارحةٍ أو حادّةٍ.

بعد عودتي من جنيف، أدليتُ بتصريحٍ مكتوبٍ في مجلسِ النّوّابِ حولَ ذلك اللّقاءِ مع جيمس بيكر والتّحرّكِ الأردنيِّ بما ينسجمُ مع توجّهاتِ مجلسِ النّوّابِ والرّأيِ العامِّ الأردنيِّ، مع الإشارةِ إلى تمسّكنا بالثّوابتِ الأردنيّةِ تجاهَ الحلِّ النّهائيِّ والعادلِ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وعلى رأسِها تطبيقُ قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم ٢٤٢، ومعادلةُ الأرضِ مقابلَ السّلامِ، وتحقيقُ حقِّ العودةِ للّاجئين الفلسطينيّين.

جرى هذا التّحرّكُ السّياسيُّ بمشاركةِ حكومةِ مضر بدران، الّتي شارَكتْ فيها جماعةُ «الإخوان المسلمين» منذ الأوّلِ من شهر كانون الثّاني / يناير ١٩٩١ بخمسةِ وزراء، وكانوا يتلقَّون الإجاباتِ الصّحيحةَ والشّفّافةَ عن اَستفساراتِهم، ولا أذكرُ وقوعَ أيِّ خلافٍ جذريٍّ داخلَ الحكومةِ بشأنِ مباحثاتِ المشروعِ الأميركيِّ. اِقتصرَ الأمرُ على النّقاشاتِ والتّحليلاتِ وإبداءِ وجهاتِ نظرٍ عادّيّةٍ من دونِ أيِّ هزّاتٍ سياسيّةٍ أو غيرِها، إذ كان هؤلاء الوزراءُ مهتمّين بترسيخِ بعضِ المفاهيمِ والإجراءاتِ الإسلاميّةِ داخلَ وزاراتِهم، أكثر من اَهتمامِهم بالقضايا السّياسيّةِ الخارجيّةِ.

فقد أثارَ وزراءُ «الإخوان المسلمين» ضجّةً كبيرةً واَعتراضًا أكبر داخل الوزاراتِ ولدى الرّأي العامِّ بسببِ قراراتٍ في وزارةِ التّربيةِ، وفي وزارةِ الشّؤونِ الاجتماعيّةِ تتعلّقُ بالاختلاطِ بين الموظّفين والموظّفات أو الطّلّاب والطّالبات.

وكانتْ أجواءُ المجتمعِ الأردنيِّ كئيبةً إلى حدٍّ ما بسبب ما جرى في العراق والعزلةِ الّتي فُرِضَتْ على الأردنّ بشكلٍ مؤقّتٍ، وكذلك بسببِ تلك التّحرّكاتِ الإخوانيّةِ.

وشعرتِ القيادةُ بهذه الأجواءِ الّتي كانت تصلُ إلى مضر بدران المتعاطفِ مع التّوجّهاتِ الإسلاميّةِ، ولم يكن يريدُ أن يسبِّبَ لحكومتهِ هزّاتٍ كبيرةً، وكان يعرِفُ أنّ صلاحيّةَ حكومتهِ قد شارَفَتْ على الانتهاءِ لعدّةِ أسبابٍ، أحدُها موقفهُ المؤيّدُ للوضعِ في العراق وتجاهلهُ في الأيّامِ الأخيرةِ الّتي سبقتْ ضربَ العراق، الإشاراتِ الّتي تدلُّ على هزيمةٍ عراقيّةٍ ماحقةٍ على يدِ الأميركيّين والتّحالفِ الدّوليِّ.

وأظنُّ أنّ قرارَ اَستقالةِ الحكومةِ كان باتّفاقٍ ودّيٍّ مع بدران نفسهِ، فقد كان الملكُ حسين يعتقدُ بأنّ مهمّةَ هذه الحكومةِ ودورَها قد اَنتهيا قبل أسابيعَ، وكان قد اتّفقَ سلفًا مع بدران على اَستقالتِها، بعد أن أبدى الأخيرُ رغبتَهُ بتركِ المنصبِ، لأنَّ الحقبةَ الزّمنيّةَ تتطلّبُ شخصًا مختلفًا؛ وخروجهُ كان ضرورةً لإعادةِ الاتّصالِ مع الدّولِ العربيّةِ والولاياتِ المتّحدةِ وباقي دولِ العالمِ، بعدما تقرّرَ مصيرُ الحربِ بشكلٍ نهائيٍّ ومُفجعٍ للغايةِ.

وأظنُّ أنّ ما ساهم في قرارِ تغييرِ الحكومةِ، هو فشلُ تجربةِ إشراكِ «الإخوان المسلمين» في الحكومةِ الّذي بدأَ بالظّهورِ ليس فقط لدى الملكِ حسين، ولكن أيضًا عند مراكزِ قوًى سياسيّةٍ وأمنيّةٍ واَجتماعيّةٍ مؤثّرةٍ.

فقد عبّرَ الملكُ حسين عن اَستيائهِ من سياساتِ الوزراءِ الإسلاميّين وتصرّفاتِهم في حكومةِ بدران من خلالِ تلميحاتٍ ذاتِ معنًى أوردَها في كتابِ تكليفي بتشكيلِ الحكومةِ خلفًا لحكومةِ بدران.

P U R E I S T H E T R U T H

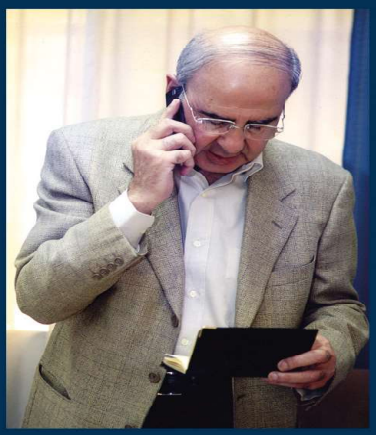

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629